/831/

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/103

٢١ آذار/مارس ١٩٨٠

الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠

بغداد - العراق

البند ٧ (ح) من القائمة الاضافية

لجدول الأعمال المؤقت

المؤتمر العام الثالث
لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

80-3126

المؤتمر العام الثالث
لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـــة

انعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في نيودلهي (الهند) في الفترة بين ٢١ كانون الثاني/يناير و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠. وقد بدأت مشاركة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) في التحضير لهذا المؤتمر في اوائل عام ١٩٧٨ عندما اضطلعت شعبة الصناعة، بالاشتراك مع اليونيدو، بمسؤولية اعداد دراسات متعمقة عن النمو الصناعي وامكانياته في بلدان مختارة في منطقة الاكوا. وقد شملت هذه الدراسات العراق والاردن وسورية والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان.

وقد تكثفت الجهود المبذولة من جانب الاكوا لاعداد الوثائق الخلفية للمؤتمر عندما دعي موظفو شعبة الصناعة، بناء على طلب من مركز التنمية الصناعية للدول العربية، للمساعدة في اعداد الوثائق الأساسية لمؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية الذي عقد في الجزائر من ١٦ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ استعدادا لمؤتمر اليونيدو الثالث.

وقد عقد المؤتمر العام لليونيدو في فترة صعبة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي، فترة تميزت باشتداد التضخم، وعدم استقرار النظام النقدي الدولي، وبطالة متزايدة، ونقص في الغذاء والطاقة، واضطرابات سياسية واسعة النطاق. وعلاوة على ذلك، كان المؤتمر يجتمع في ظروف تعكس القدر الضئيل والقاصر من التقدم نحو تحقيق هدف مؤتمر ليما. ونظرا لضآلة ما تحقق في الماضي، وفي ضوء الادراك واسع للتكافل الدولي وتشابك المصالح وللتكافؤ بين البلدان، كان يتوقع من المجتمع الدولي ان يخرج من المؤتمر الثالث باطار للعمل الدولي قادر على تحقيق الاهداف المشروعة للبلدان النامية. ولكن هذا، للأسف، لم يتحقق. وقد قام المؤتمر فعلا باستعراض القوى الاقتصادية التي أسهمت في اعاقة تغيير الخارطة الصناعية العالمية، مما يرجح ان يكون له مزيد من التأثير على نمط النمو الصناعي طوال العقدين القادمين. وقد ادرك المؤتمر ايضا الحاجة الى اصلاح اوجه الاختلال القائمة عن طريق اعادة بناء هيكل الصناعة العالمية. ولهذا الغرض، تم اقتراح عدد من اساليب التعاون الصناعي الدولي. وكانت هذه الأساليب تتعلق بالتجارة وبحق الحصول على التكنولوجيا وبأشكال جديدة من التعاون الانتاجي والتمويل والتدريب. غير ان المؤتمر اخفق في التوصل الى اتفاق في الرأي حول الأشكال الملائمة للتعاون الصناعي التي يمكن ان تنطوي على اجراء معين من جانب البلدان المتقدمة صناعيا. وهكذا، فقد رفضت البلدان المتقدمة النمو الاقتراح الذي عرضته مجموعة السبعة والسبعين لضمان زيادة ملموسة في تدفق موارد اضافية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية عن طريق انشاء صندوق عالمي يصل رأسماله الكلي الى ٣٠٠ بليون دولار امريكي في عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك فان معظم التدابير والاجراءات التي اقترحتها مجموعة السبعة والسبعين في المجالات ذات الأولوية والمتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية والتجارة لم تحظ بموافقة غالبية البلدان متقدمة النمو.

وبالرغم من عجز المؤتمر عن الوصول الى اتفاق بشأن العمل الدولي في مختلف النقاط الحاسمة ،فقد نجح في صياغة خطة عمل ارست مبادئ توجيهية محددة للعمل الذى تتابعه وكالات الامم المتحدة لوضع تدابير جديدة للتعاون الصناعي الدولي وتنفيذها توطئة لاعادة بناء هيكل الصناعة العالمية في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وقد تضمنت خطة العمل بعض العناصر ذات الصلة الوثيقة بالاكوا والتي توفر حتما بعض الارشادات الخاصة بالنشاط المقبل لأمانتها التنفيذية . ومن هذه العناصر :

(أ) تجزئة هدف ليما العالمي الى اهداف اقليمية متوسطة الأجل والى اهداف قطاعية بالنسبة للقطاعات الصناعية الرئيسة ؛

(ب) توسيع نطاق " نظام المشاورات " ليشمل جميع القطاعات الصناعية الهامة وليحتوى مشاورات عالمية بشأن التمويل الصناعي ،والتكنولوجيا الصناعية ،وتطوير القوى العاملة ،وغيرها من المواضيع الهامة ،الى جانب اجراء مشاورات على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين الأقاليم بناء على طلب من البلدان المعنية .

ومن الجدير بالتوضيح في هذا الصدد ان نظام المشاورات هو الاداة المقترحة التي تغدو بموجبها منظمة اليونيدو ميدانا للبلدان النامية والبلدان المتقدمة لاجراء اتصالاتها ومشاوراتها ،وللتفاوض عند طلب البلدان المعنية ،بشأن تصنيع البلدان النامية .

وقد تشمل المشاورات على الصعيد الاقليمي على وجه التحديد :

١- المشاكل المتصلة بتنمية المنطقة صناعيا ؛

٢- أى موضوع أو قطاع صناعي ذى صلة بالمنطقة ،وذلك بغية تمكين دول المنطقة من اتخاذ تدابير متناسقة ؛

٣- أى موضوع او قطاع صناعي أجريت بشأنه مشاورات قطاعية أو شاملة ،وذلك كي يتم ، على الصعيد الاقليمي ، تنفيذ أى توصيات يتم اتخاذها في تلك المشاورات .

(ج) تشجيع انشاء وتعزيز الطاقات الانتاجية في الصناعات الاساسية والصناعات المتكاملة والتجهيزية لتلبية متطلبات السكان في البلدان النامية ولتطوير الانتاج المحلي بصورة سريعة .

(د) اعتماد سياسات واستراتيجيات تصنيعية ملائمة من وجهة نظر اقليمية تهدف الى خلق العناصر المتممة للنمو الصناعي عن طريق تنمية مجموعة واسعة من الطاقات الانتاجية في السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ومن القدرات التكنولوجية في الصناعات الهندسية والكيماوية وصناعة المعدات الكهربائية ،وذلك على اساس اقليمي أو شبه اقليمي .

(هـ) تعزيز التعاون بين البلدان النامية عبر انشاء شركات انتاجية متعددة الجنسية فيما بينها وتوسيع نطاقها على اساس تكاملي .

(و) وضع وتنفيذ ستراتيجيات قطرية متوسطة الأجل وطويلة لتطوير القوى العاملة من أجل تدريب الطاقات البشرية اللازمة للتصنيع ورفع كفاءتها باعتبارها هاما في التخطيط الاقتصادى القطرى .

(ز) اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل في تنفيذ المقرر الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية في دورته الثانية عشرة بشأن ايفاد فريق من الخبراء الى الضفة الغربية وقطاع غزة لاجراء دراسة كاملة تهدف الى تنمية الصناعات القائمة ،وتحديد الصناعات الجديدة التي يتعين انشاؤها ،من اجل تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعي لسكان هاتين المنطقتين ، وذلك بغية فسح المجال امام الشعب الفلسطيني للمساهمة في وضع احكام بيان ليما ومبادئه التوجيهية موضع التنفيذ .

عند هذه النقطة يجدر التأكيد على ان تنفيذ تكليفات المؤتمر السنوى الثالث لليونيدو يتطلب تعاون الدول الاعضاء في اللجنة بصورة نشيطة مع امانتها التنفيذية ومع المؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة .

وعلى مستوى الأمانة التنفيذية يجب اتخاذ خطوات لضمان تنفيذ نشاطاتها وبرنامج أبحاثها لتحقيق اقصى قدر من المساهمة في تنفيذ خطة عمل ليما . وعلى هذا يتعين تخصيص موارد اضافية لصياغة الاهداف الاقليمية والقطاعية ضمن اطار هدف ليما العالمي ، وذلك بالتعاون مع اليونيدو . وعلاوة على ذلك ،ينبغي البدء باجراء الدراسات اللازمة بشأن القطاعات والمواضيع التي تشملها المشاورات الاقليمية . كما يجب تكثيف الجهود الحالية الهادفة الى تدعيم القاعدة الصناعية للمنطقة وتعزيز التعاون الاقليمي . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ،أن الأمانة التنفيذية للجنة تعتزم توسيع نشاطاتها الجارية بشأن ستراتيجيات وسياسات التكامل الصناعي الاقليمي ،بما في ذلك تحديد المشاريع المشتركة بين البلدان في ميدان السلع الانتاجية والصناعات الهندسية . وتجرى حاليا دراسة امكانية وضع مشروع لهذا الغرض، بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي . وينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام لامكانيات تنسيق جهود التنمية الصناعية بين البلدان او المناطق النامية . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى التعاون الذى بدأ مؤخرا بين الاكوا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى بغية تشجيع حوار الجنوب ـ الجنوب . ومن المستهدف ان يستمر هذا الحوار في المستقبل وأن يمتد ليشمل سائر اللجان الاقليمية .

وختاما ،سيتعين ابداء مزيد من الاهتمام لتحديد المواضيع والقطاعات ذات الاولوية للتدريب الصناعي على أساس احتياجات المنطقة ،وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .